

**TC, Casablanca,  
09/07/2001,210/2001**

Identification			
<b>Ref</b> 21011	<b>Juridiction</b> Tribunal de commerce	<b>Pays/Ville</b> Maroc / Casablanca	<b>N° de décision</b> 210/2001
<b>Date de décision</b> 09/07/2001	<b>N° de dossier</b> 10/2001/211	<b>Type de décision</b> Jugement	<b>Chambre</b>
Abstract			
<b>Thème</b> Conditions d'ouverture de la procédure, Entreprises en difficulté		<b>Mots clés</b> Traitement des difficultés de l'entreprise, Redressement judiciaire, Liquidation judiciaire	
<b>Base légale</b> Article(s) : 560 - Dahir n° 1-96-83 du 15 rabii I 1417 (1er août 1996) portant promulgation de la loi n° 15-95 formant code de commerce		<b>Source</b> Non publiée	

## Résumé en français

Sont applicables, à tout commerçant, artisan, ou toute société commerciale qui n'est pas en mesure de payer ses dettes exigibles à l'échéance, les procédures de traitement des difficultés de l'entreprise. Le tribunal prononce l'ouverture du redressement judiciaire si la situation de l'entreprise n'est pas irrémédiablement compromise, sinon il prononce la liquidation judiciaire.

## Résumé en arabe

طبقا للمادة 560 من مدونة التجارة فان مساطر معالجة صعوبات المقاوله تطبق في حق كل تاجر وكل حرفي وكل شركة تجارية ليس بمقدورهم سداد الديون المستحقة عليهم عند الحلول. و طبقا للمادة 568 من مدونة التجارة فانه يقضي بالتسوية القضائية إذا تبين أن وضعية المقاوله ليست مختلفة بشكل لا رجعة فيه وإلا فيقضي بالتصفية القضائية.

## Texte intégral

المحكمة التجارية بالدار البيضاء

حكم رقم 210/2001 صادر بتاريخ 09/07/2001

ملف رقم 10/2001/211

التعليق:

– من حيث الشكل:

حيث إن الطلب قدم وفقا للشروط الشكلية المطلوبة قانونا مما يتعين معه التصريح بقبوله شكلا.

– من حيث الموضوع:

حيث إن طلب المدعية يرمي إلى الحكم بفتح مسطرة التسوية القضائية في مواجهتها وذلك لتوقفها عن سداد ما بذمتها من ديون.

وحيث إنه طبقا للمادة 560 من مدونة التجارة فإن مساطر معالجة صعوبات المقاولات تطبق في حق كل تاجر وكل حرفي وكل شركة تجارية ليس بمقدورهم سداد الديون المستحقة عليهم عند الحلول.

وحيث إنه طبقا للمادة 568 من مدونة التجارة فإنه يقضي بالتسوية القضائية إذا تبين أن وضعية المقاولات ليست مختلة بشكل لا رجعة فيه وإلا فيقضي بالتصفية القضائية.

وحيث يستفاد من وثائق الملف ومستنداته وخاصة القوائم التركيبية لآخر سنة مالية والمدعمة بلائحة الدائنين والمدينين أن المقاولات تعرف خلافا في موازنتها المالية بسبب تراكم الديون المختلفة والتوقعات التي عرفت منذ نشأتها وهو الشيء الذي أدى بها إلى التوقف عن سداد ما بذمتها من ديون حالة والثابت بالحجوز التحفظية المضروبة على أصلها التجاري والأوامر بالأداء الصادرة في مواجهتها وباقي المطالبات القضائية الأخرى (أنظر مرفقات المقال).

وحيث إن رئيس المقاولات عند الاستماع إليه بغرفة المشورة أقر بالتوقف المذكور وأكد في نفس الوقت أن باستطاعة المقاولات التغلب على الصعوبات.

وحيث إنه بالنظر إلى كون المقاولات لازالت تمارس نشاطها وتشغل عددا من العمال يتقاضون أجورهم بانتظام.

وحيث إنه بالنظر إلى كون المقاولات لها دائنية على الغير بحوالي 3,5 مليون درهم وتتوفر على أصول تتجلى في معداتها وآلاتها تبلغ قيمتها حوالي 2.675.043,69 درهم.

وحيث إنه بالنظر إلى كون غاية المشرع من سن مساطر معالجة الصعوبات هو مساعدة المقاولات على تجاوز ما يعترضها من صعوبات مالية وحماية الجانب الاقتصادي والاجتماعي المرتبط بها.

وحيث إنه تبعا لما ذكر أعلاه فإن المحكمة ترى بأن وضعية المدعية المالية غير مختلة بشكل لا رجعة فيه مما يتعين معه الحكم بفتح مسطرة التسوية القضائية في مواجهتها.

وحيث إن حكم فتح المسطرة يعين تاريخ التوقف عن الدفع طبقا للمادة 680 من مدونة التجارة وأن المحكمة ترى تحديده في فاتح دجنبر 2000 لتصريح رئيس المقاولات بغرفة المشورة بأن التوقف عن الدفع كان في دجنبر 2000 بعد أن عرفت مقاولته صعوبات عدة ولتطابق تصريحه مع ما هو مضمن في مرفقات المقال.

وحيث إنه بمجرد الحكم بفتح المسطرة تعين المحكمة القاضي المنتدب والسنديك الذي تكلفه المحكمة بمراقبة عمليات التسيير.

وحيث إن الأحكام الصادرة في مادة صعوبات المقاولات تكون مشمولة بالنفاذ المعجل بقوة القانون.

وحيث إنه يتعين حفظ البث في الصائر.

وتطبيقا لمقتضيات المواد – 637 – 579 – 570 – 569 – 568 – 560680 و 728 من مدونة التجارة.

لهذه الأسباب:

تصرح المحكمة بجلستها العلنية ابتدائيا حضوريا :

/ في الشكل : بقبول الطلب.

/ في الموضوع :

(1) بفتح مسطرة التسوية القضائية في مواجهة شركة الكهرباء شمال جنوب.

(2) بتعيين السيد صلاح الدين نحاس كقاضي منتدب في المسطرة.

(3) بتعيين السيد عبد الحميد مستظرف الخبير في المحاسبة بصفته سنديكا.

وتحدد مهمته في :

· مراقبة عمليات التسيير.

· إعداد تقرير مفصل حول الموازنة المالية والاقتصادية والاجتماعية للمقاول.

· إعداد الحل الملائم في نطاق المادة 579 من مدونة التجارة.

(4) تحديد تاريخ التوقف عن الدفع في فاتح دجنبر 2000.

(5) بتحديد مصاريف المسطرة في مبلغ عشرون ألف درهم تضعه المدعية بصفة مسبقة ومؤقتة بصندوق هاته المحكمة داخل أجل عشرة أيام ابتداء من تاريخ التبليغ.

(6) بقيام كتابة الضبط بإجراءات المنصوص عليها في المادة 569 من مدونة التجارة.

(7) بجعل الحكم مشمولا بالنفاذ المعجل بقوة القانون.

(8) بحفظ البث في الصائر.